الافتقار في سورة الأنعام

المدرس الدكتور
رفاه عبد الحسين مهدي الفتلاوي
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه

الافتقار في سورة الأنعام

المدرس الدكتور
رفاه عبد الحسين مهدي الفتلاوي
جامعة الكوفة / كلية الفقه

المقدمة:

بعد التَّوكل على الله جرى انجاز هذا البحث الموسوم بـ(الافتقار في سورة الأنعام) وكان لزاماً عليَّ أولاً من بيان سبب اختيار سورة الأنعام من بين سور القرآن الأخرى لما لوحظ فيها من ميزة تميزت بها عن السور القرآنية، وهي تلك الوحدة في النزول والوحدة في الموضوع، وذلك أمر يلفت نظر الباحث خاصة المهتم بلسانيات النص، فوددت العمل فيها على طولها لعل ذلك يكون بحول الله زاداً لدارسي لسانيات النص من جهة ويثري معارف المنشغلين بالدراسات القرآنية من جهة ثانية.

والسبب الآخر هو اتجاه الدراسات اللغوية الحديثة إلى لسانيات النص، وإلى التداولية كان يفرض على الباحثين العرب أن يتجهوا إليها لتقريبها من الدارس العربي، فأرادت صاحبة هذا البحث المتواضع أن تكون من هؤلاء الذين يتحملون العبء لينتفع الآخرون.

يهدف هذا البحث إلى تبيين أمور منها: إنّ نحونا العربي إذا ما فعلناه بصورة بعيدة عن التعاطف وأخذناه على بصيرة من أمرنا، أمكن لنا أن نتوصل إلى نتائج تثري المباحث اللسانية النصية الحديثة وأمكن لنا أن نستفيد من الصورة الرائعة للاتساق القرآني الذي لفت إليه نظر من هم اقدر منا على تذوق النص، أعني بذلك علماء الإعجاز القرآني.

إنّ هذا البحث يفرض علينا التعامل مبدئياً بمنهج وصفي تحليلي من أجل

نقل ما قاله الأولون في كل نقطة من النقاط المدرجة في هذا البحث ولا يقوم على الحصر والاستقصاء بل اختيار بعض النماذج المتوافقة لذلك وصولاً إلى ما نرتجيه من هذا البحث فكان أن قدمنا له بالمعنى اللغوي والاصطلاحي ومن ثم تقسيمه على قسمين هما الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل وختمنا البحث بأبرز ما توصل إليه ومن الله التوفيق.

الافتقار لغة: هو الاحتياج، قال ابن منظور: ((والفَقْر: الحاجة، وفعله الافتقار))[1].

وفي الاصطلاح: هو طلب الشيء على وجه الحاجة اللازمة كافتقار اسم الموصول إلى عائد، أو خلفه والى جملة صلة صريحة أو مؤولة [2]، وهذا الافتقار إلى ما ذكرناه يجعل الاسم الموصول لا يستغنى أبداً عنه، إذ لا يتم معناه إلاّ به.

ومنه الشبه الافتقاري أي شبه الاسم الحرف في كونه مفتقراً إلى الجملة في إفادة معناه لأنّه كما قيل فيه قد وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء والشبه الافتقاري الذي يجلب للأسماء ظاهرة البناء هو ما كان فيه الافتقار مؤصلاً أي لازماً كلزومه في الحرف وذلك كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية.

وقد يكون افتقار الاسم إلى ما بعده غير مؤصل أي غير لازم وذلك كافتقار المضاف إلى الجملة بعده[3].

ومن هنا يلاحظ اتفاق المعنى اللغوي والاصطلاحي للافتقار من كونه بمعنى الاحتياج، إذ إنّ كثيرا من المواضع النحوية يكون فيها هذا الوصف أقرب إلى المقصود، إذ يحتاج بعضها إلى بعض من أجل أن يتم تركيب الكلام على وفق النسق الذي تريده اللغة وترضاه، وهذا الأمر دليل قاطع على صورة التضام والتضافر التي توجد بين عناصر اللغة، ومن خلال ذلك يمكن لنا أن نقول: إن

هذا الأمر يمكن أن يكون واحدا من المؤشرات الدالة على التماسك النصي أو على الأقل على الاتساق اللغوي للنص.

وعند دراستنا للجملة العربية، وجدنا أنّ هناك ألفاظاً لا يتضح معناها بمفردها بل بها حاجة إلى غيرها من الألفاظ، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً، فيمكن تسمية العلاقة التي تربط بين هاتين اللفظتين علاقة الافتقار.

وذكر سيبويه هذه في كتابه في باب (المسند و المسند إليه)، إذ يفهم أن هذين الركنين الأساسيين متضامان فيقول: (وهما ما لا يُغْني واحد منها عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بداً)[٤] وهذا ما يسمى باللفظة الاسنادية وتمثل الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية.

ولم يقتصر سيبويه على التلميح للافتقار في الجملة الاسنادية فحسب بل جاوزها إلى ذكر المركبات النحوية المتضامة كالصفة والموصوف، والموصول والصلة، والجار والمجرور، والمضاف، والمضاف إليه[٥]، وهلمّ جرا والظاهر أنّه كان يرمي من خلال بحثه إلى تحليل العلاقات الشكلية بين أجزاء الكلمة، والكشف عن طبيعة ائتلاف أجزاء الجملة الواحدة فيما بينها لحصول الفهم، فتضام الجملة العربية لا يُبيح الفصل بين الأجزاء المؤتلفة ضمن قرينة التضام، وهذا الهدف هو ما سعى إليه المنهج الوصفي الحديث الذي يذهب إلى أن فهم الجملة إنّما يتمّ عن طريق العلاقات التي تربط بين أجزائها.

والافتقار في سورة الأنعام نوعان متأصل وغير متأصل، وسيفصل البحث في قسميه هذين ضمن المحاور الآتية:

أ- الافتقار المتأصل:

يتعلّق الافتقار المتأصل بالعناصر اللغوية التي لا يمكن أن ترد مفردة معزولة في التركيب اللغوي لكننا عندما نريد أن ندرس هذه الألفاظ أو الكلمات جاز

لنا أن نفردها، ونعزلها عن التركيب فهو إذن يتعلّق بالعناصر اللغوية التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل ((كافتقار الجار المجرور وحروف العطف إلى المعطوف))[٦]، ومن أنواعه في سورة الأنعام :

١- افتقار الجملة الواقعة خبراً إلى رابط:

إنَّ الضمير الرابط للجملة بما تعود إليه أمر نحوي لافت للنظر، إذ نجده في الجملة الواقعة خبراً، وفي أنواع أخرى من الجمل ذوات المحل وغير ذوات المحل، وإنّما اشترط النحاة هذا الترابط حتى لا يبدو أبداً أنّ المبتدأ والخبر منفصل بعضهما عن بعض، ولا يتبادر إلى الذهن أنّ جملة الخبر مستقلة عن المبتدأ ولولا هذا الضمير الرابط لكان في الكلام شيء من التفكك [٧] وخشية ذلك التفكك، وحتى لا يكون الكلم متقطع الأوصال، أوجبت العربية هذا الضمير ليكون رابطاً، ((فكان أنْ لا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ))[٨] و((الواجب في جملة الخبر أنْ يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ))[٩]، وقد أشار إلى ذلك أيضاً ابن يعيش بأنَّ الجملة لا يمكن لها أن تكون خبراً ما لم يكن فيها ضمير يعود إلى المبتدأ، وهو شرط لها حتى تكون من تمام المبتدأ، ((فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً وتصير من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً عنه، ألا ترى إنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدّ من العائد وتكون الجملة التي منها في موضع رفع خبر))[١٠].

وفي سورة الأنعام كثير من المواضع التي فيها جمل اسمية كان محلها من الإعراب خبرا، و جمل فعلية قد اشتملت على رابط يربطها بالمبتدأ، وكان هذا الرابط ضميراً مفرداً، جاء منه بصيغة المتكلم وبصيغة الغائب، أما ضمائر الجمع فقد جاء منها للمتكلم، وللمخاطب،وللغائب، وما كنا قلنا في افتقار

الجملة الواقعة خبرا إلى رابط يربطها بالمبتدأ وجدنا تصديقه في السورة، ولئن تعددت الضمائر أو تنوعت فإن الحاصل واحد هو أن بين الجملة الواقعة خبرا التي هي في حكم المسند وبين المسند إليه علاقة ترابط وثيق يختل الكلام إذا حدث خلو الخبرِ من الضمير.

ومثال ذلك في سورة الأنعام ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام/١٢.

وقد ذكر النحاس عدة آراء في هذه الآية من بينها قوله: ((وقيل قول ثالث وهو اجودها يكون (الذين) في موضع رفع بالابتداء وخبره "فهم لا يؤمنون"))[11].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ الأنعام /١٥٨.

ففي هذين النموذجين كان المبتدأ في الآية الأولى هو لفظ (الذين) وفي الآية الثانية، وجدنا أن اسم (كان) هو الضمير المستتر العائد على كلمة نفس الواردة سالفا، أما خبر مبتدأ النموذج الأول فهو (فهم لا يؤمنون)، وقد كان هذا الخبر مفتقراً إلى هذا الضمير ليرتبط بالمبتدأ،و في الجملة الثانية كان الضمير الرابط هو الضمير المستتر في الفعل (آمنت)، والجملة الواقعة خبراً كانت مفتقرة إليه محتاجة ليحدث الترابط بين المبتدأ والخبر ولولا ذاك الربط للوحظ التفكك وعدم الاتساق.

٢- افتقار الجملة الواقعة صفة إلى رابط:

أكّد النحاة القدماء منهم والمحدثون أن جملة الصفة لابد لها من الضمير الرابط ولا يربطها غيره، فابن يعيش يقول: ((لأن الصفة كالخبر فكما لا بد من

عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبرا، كذلك لا بد منه في الجملة إذا وقعت صفة))[١٢]، وقال السيوطي: ((جملة الصفة لا يربطها إلا الضمير))[١٣] فهو يوجب لها الربط ويحدد الرابط بالضمير فقط، وقال ابن عقيل: ((لابد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف))[١٤] يجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين ولذا يسمى الرابط، ويكون الضمير ظاهراً، لأن الجمل إذا وقعت موقع الصلة أو الصفة لا بد لها من ضمير رابط يعود منها إلى صاحبها، ((يوثق العلاقة بينه وبين التركيب الوصفي كله، ولو انعدم هذا الضمير الرابط ما صحت العبارة ولا فهمت))[١٥].

والجمل التي وقعت صفة في سورة الأنعام جمل ربطها بالموصوف ضمائر منها ضمير للمفرد الغائب وضمير للغائب الجمع، ولم يوجد غير هذا الصنف من الضمائر، ومثال ذلك في سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ الأنعام /٣٨، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام /٧١.

ففي النموذج الأول كانت الصفة هي جملة (يطير بجناحيه)، وفي هذه الجملة الفعلية نلاحظ أنّ الفعل (يطير) يتضمن ضميراً مستتراً يعود على الطائر، كما أنّ السياق يتضمن ضميراً آخر هو المتصل بلفظ (بجناحيه)، وكلاهما يعود على الموصوف طائر، أما في الجملة الثانية فإنّ الصفة هي جملة (يدعونه)، وهي فعل اتصل بالضمير المتصل (الواو) علامة جمع الذكور العائد على لفظ (أصحاب)، ولولا ذانك الضميران لوجدنا بين الموصوف من جهة وبين الصفات من جهة ثانية شيئاً من التنافر، وذلك لأنّ الصفة إذا كانت جملة فإنّها تفتقر إلى رابط يربطها بالموصوف.

٣- افتقار الأسماء الموصولة إلى الصلة:

تحتاج الأسماء الموصولة إلى حاصلة تُضَمُّ إليها لتبين معناها، إذ إنّ الأسماء الموصولة تفتقر إلى الدلالة بمفردها على المعنى ولذا تذكر صلة لها، ودليل افتقارها إلى المعنى بمفردها، بناؤها فهي مبينة لأنّها تشبه الحروف شبهاً افتقاريا.

و((الموصول هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه))[١٦] و((الموصول الاسمي ما لا يتم المعنى بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة))[١٧] وفي سبب تسمية الذي والتي و من وما أسماء صلات يذكر ابن الأنباري لأنّها تفتقر إلى صلات توضحها و تبينها لأنّها لم تفهم معانيها بأنفسها شبه الاسم للحرف في الافتقار اللازم وذلك نحو بناء الأسماء الموصولة لأنّها مفتقرة دائما إلى الصلة[١٨].

والأسماء الموصولة الخاصة التي وردت في سورة الأنعام هي (الذين) و(الذي) و(التي) أما الأسماء الموصولة المشتركة التي جاءت في سورة الأنعام هي (ما) و(من) وكل هذه الموصولات كانت مفتقرة إلى صلة ليتضح معناها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ الأنعام/١٣٩، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ الأنعام/٦٨.

فالاسم الموصول المشترك في المثال الأول (ما)، أو الخاص في المثال الثاني (الذين)، كانا محتاجين إلى الصلة بجملة أو بشبه جملة، مفتقرين إليها، وقد كان لهما ذلك، ففي المثال الأول كانت الصلة شبه جملة وفي الثاني كانت الصلة جملة فعلية، واتصال الأسماء الموصولة بالصلات في جميع المواقع من هذه السورة دليل على اتساق تراكيبها.

٤- افتقار البدل إلى المبدل منه:

البدل هو أحد التوابع في النحو العربيّ، فهو ((التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو المسمّى باصطلاح البصريين (بدلا)، وأمّا الكوفيّون، فقال الأخفش يسمّونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمّونه بالتكرير))[١٩].

فالبدل يحيل على ما قبله (المبدل منه)، ويسهم في تماسك النصّ بهذه الإحالة، ويزيد من تقرير المعنى المراد من النصّ في نفس المتلقّي.

إنَّ ما يعنينا هنا أنَّ البدل بجملتيه، إنّما يجيء لغاية هي ربط أجزاء الكلام عن طريق الإيضاح والتبيان والتفسير وإزالة الإبهام، وهذه جملة الفوائد التي ذكرها الرضيّ الاستراباذيّ للبدل، ففائدة بدل الكلّ من الكلّ، تكون باستقراء ثلاثة أشياء، هي إمّا أن يكون المبدل منه أشهر من البدل متصفا بصفته، نحو قولنا: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ. أو كون البدل متصفا بصفة والمبدل منه أشهر، كما في: مررتُ بالعالمِ الصالحِ زيدٍ. أو قد يكون المبدل منه لمجرد التفسير وإزالة الإبهام، مع أنّه ليس في المبدل منه فائدة ليست في البدل، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فالفائدة الحاصلة من (رجل)، تحصل من (زيد)، مع زيادة التعريف[٢٠].

أما الفائدة المتحصّلة في بدلي البعض والاشتمال؛ هي البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، لما له من تأثير في النفس؛ ذلك ((أنَّ المتكلم يحقّق بعد التجوّز والمسامحة بالأوّل، تقول: أكلتُ الرغيفَ ثلثه، فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف، ثمّ تبيّن ذلك بقولك ثلثه؛ وكذا في بدل الاشتمال، فإنَّ الأوّل فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني، نحو: أعجبني زيدٌ علمُه، وسُلب زيدٌ ثوبُه، فإنك قد تقول أعجبني زيدٌ، إذا أعجبك علمُه، وسُلب زيدٌ، إذا سُلب ثوبُه على حذف المضاف))[٢١].

فالبدل إنّما يأتي في الكلام لأجل بيان وإيضاح كلام سابق، وهذا الإيضاح

يسهم في جعل البدل والمبدل منه جزءا واحدا في الكلام، وذلك بالإحالة التي يحيلها البدل، عندما يزيل إبهام المبدل منه، أو عندما يفصّله، ويبيّن معناه.

وفي سورة الأنعام كثير من المواضع التي ورد فيها البدل الذي ما كان ليوجد لولا وجود المبدل منه ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ الأنعام /٧٤.

جاء البدل في هذا المثال متمثلاً في لفظ آزر، ووجود هذا اللفظ يفترض وجود لفظ آخر قبله له مقام المبدل منه ولولا ذلك المبدل منه ما جاء البدل.

٥- افتقار المميز إلى التمييز:

((المميز مبهم لا يحقّق الفائدة التعبيرية إلا إذا كان له معمول يعين نوعه))[٢٢]، يقول ابن السراج: ((اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها))[٢٣] أي أن الأعداد و هي المميز مفتقرة محتاجة إلى التمييز الذي يزيل عنها إبهامها كحاجة ألفاظ المقادير من كيل أو وزن أو مساحة إلى التمييز ((ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل و المساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها))[٢٤].

وفي السورة وجدنا مواضع كانت من تمييز النسبة الذي تتميز به التراكيب، ولم نجد مثالا لتمييز المقادير في سورة الأنعام ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ الأنعام/١٩.

وذهب محيي الدين الدرويش إلى بيان ذلك بقوله: ((قل فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، وأي شيء مبتدأ، واكبر خبر، وشهادة تمييز محوّل

عن المبتدأ والجملة في محل نصب مقول القول))[٢٥].

ففي المثال نلاحظ أن لفظ (أكبر) لو وجد وحده في السياق المسجل لبقى مفتقراً محتاجاً إلى ما يتمّم هذا النقص المعنوي، ولما أدى دوره اللغوي، لكنّنا لما ألحقنا به لفظ (شهادةً) كان الكلام ذا معنى، وعددناه تركيباً لغوياً سليماً.

٦- افتقار الفعل إلى الفاعل:

الاسم أصل في تركيبنا، موجود في الذهن قبل وجود فعله، ولذلك أعطته العربية صفة التقدم بل أعطته قدرة وجوده دون وجود الفعل، لكن الفعل أبدا لا يوجد دون وجود الاسم مذكورا أو مقدرا، ولما كان الاسم هو الأصل، ويستغني عن الفعل، و الفعل فرع عليه، ومفتقر إليه كان الاسم مقدما عليه[٢٦] فقولك: صلّى محمد، فوجود محمد كان قبل أن يوجد الفعل في الواقع، ولما جاء متأخراً عنه لفظاً فليس ذلك إلا لنظم الكلام وحسن سبكه، غير أنّ هذا السبق لا يعطي للفعل والاسم الاستغناء أبداً عن بعضهما في الجملة الفعلية، قال البطليوسي: ((وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه))[٢٧].

وعدد الأفعال التي احتاجت إلى الفاعل في السورة كثير جدا مثالها قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ الأنعام/٩١.

فالأفعال (قدروا، قالوا، أنزل، أنزل، جاء) أفعال ماضية احتاجت إلى الفاعل وقد جاء بعدها مذكوراً أو مقدراً، و الفعل (علمتم) احتاج إلى نائب للفاعل بحكم بنائه للمجهول، و الأفعال (تجعلونه، تبدونها، تخفون، تعلموا، يلعبون) أفعال مضارعة افتقرت إلى فاعلها، والأفعال (قل، قل، ذر) أفعال أمر افتقرت إلى الفاعل أيضاً.

٧- افتقار حرف الجر إلى ما يتعلق به يكون فيه معنى الحدث:

الجار والمجرور لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير إلى معناه،وهما من أكثر الوظائف النحوية ارتباطاً بالفعل وتعلقاً به مثله في ذلك مثل الظرف، وقد خصهما الدرس النحوي بمصطلح يدل لفظه على قوة هذا الارتباط و تماسكه وهو التعلّق. و لهذه الحروف معان نسبية تشارك في المدلول العام للجملة تؤديها ضمن وظيفة الربط أي الربط بين الحرف الذي لا يدل على معنى بنفسه والاسم واقع بعده بغية الوصول إلى معنى يحسن السكوت عليه، وكما يحتاج الإنسان إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهوم، يحتاج أيضاً إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالعناصر اللغوية التي لا تستقل بمفهومها، فمعنى الابتداء الذي يتضمنه حرف الجر (من) لا يدركه الفعل بصورة مستقلة بالمفهومية، لأنّه معنى خاص متعلّق بشيء معين وجب ذكره و حينذاك يكون التعبير مفهوماً فنقول: (كتبت على القرطاس) فنجد أنّ معنى الاستعلاء في الحرف (على) معنى لا يستقل بمفهومه إلاّ ضمن هذه الجملة التي ربطت (على) بين جزأيها - حدث الكتابة و القرطاس- فإن معنى الاستعلاء الذي تفيده (على) إنّما يعبّر عن نسبة بين مستعل هو صاحب الضمير و بين مستعلى عليه هو المجرور، و كذلك إذا قلنا (صلّى زيد في المسجد) فإنّ معنى الظرفية الذي تفيده (في) يربط بين عموم (الحدث) الصلاة و بين ظرف المكان المسجد (المجرور) فتكون نسبة بين الظرف والمظروف ويترتب على ذلك أن الحرف (في) غير صالح للحكم عليه و لا به منفرداً.

وحروف الجر التي كانت في السورة كلّها متعلّقة بأفعال أو بأشباه أفعال، ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ

مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام/٩٩.

وهذه الحروف كلها جاءت متعلّقة بما فيه معنى الحدث، فالحرف (من) متعلّق بالفعل (أنزل) و(الباء) متعلّق بالفعل (أخرج) والحرف (من) متعلّق بالفعل (أخرج) أيضا والحرف (من) متعلّق بالفعل (نخرج) والحروف(مِنْ و مِن و مِن) يقدّر لها الحدث وهو في كلّها متعلّق بالإخراج والحرف (إلى) متعلّق بالفعل (انظروا) والحرف (في) متعلّق بمعنى الوجود أي يوجد في ذلك و الحرف (ل) متعلّق بمعنى تقدم أو تعطى.

ب- الافتقار غير المتأصل:

وتمّ تناوله في سورة الأنعام ضمن المحاور الآتية:

١- افتقار المبتدأ إلى الخبر:

إنّ المبتدأ لابد له من خبر[٢٨] فالمبتدأ لا يحتاج إلى الخبر من حيث هما لفظان منعزلان بل لأنّهما وردا في سياق معين يوجب بينهما تضاماً معيناً فقولنا مثلاً، السماء صافية مبتدأ وخبر، المبتدأ فيها هو لفظ السماء والخبر هو لفظ صافية، وهذان اللفظان قبل أن يردا في هذا التركيب لم يكن لفظ السماء مفتقرا إلى لفظ صافية ولكن ورودهما فيه جعل المبتدأ في حاجة إلى ما يكمل له المعنى الذي يريده المتكلم، ومن هنا كان الافتقار غير أصيل، لذلك قلنا إنّ الافتقار المتأصل هو الذي يكون بسبب اللفظ ذاته أصلاً أما غير المتأصل فهو الذي يكون بسبب السياق الذي وقع فيه اللفظ، ولو خرج منه لما كان محتاجا، ولا مفتقراً إليه.

وورد المبتدأ المحتاج إلى الخبر في سورة الأنعام في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ الأنعام /١٠٣.

ففي هذا النموذج نجد المبتدأ في التركيبين هو لفظ (هو)، وخبره في التركيب الأول هو الجملة الفعلية (يدرك)، وخبره في التركيب الثاني هو لفظ اللطيف

ولفظ الخبير، وهذان المبتدآن الواردان في التركيبين اللغويين كانا محتاجين إلى هذا الخبر افتقاراً من المبتدأ إلى الخبر، ولولا ذلك لما كان الكلام تاماً، ومنه لك أن تقول بوجود الاتساق انطلاقاً من هذا الافتقار.

٢- افتقار المضاف إلى المضاف إليه:

من المعلوم أنّ ((مفهوم المضاف مرتبط بمفهوم المضاف إليه ارتباطاً وثيقاً، لأنّ كل واحد منهما يكون ركناً أصلياً من ركني الإضافة، وعلاقتهما هي علاقة تضاهي علاقة الألف واللام ومصحوبها في التعريف))[٢٩] فلا نستطيع أن نتصور أحدهما دون أن نفكر في الآخر.

والألفاظ المضافة في السورة جاءت منها مضافة إلى مفرد مرة ومضافة إلى جملة مرة أخرى، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ الأنعام /١٥٨.

فإذا نظرنا في المثال فإنّ المضاف كان (رب، بعض، آيات، رب، يوم، بعض، آيات، رب، إيمان) وقد جاء مضافاً على التوالي إلى (الضمير المتصل الكاف، آيات، رب، الضمير المتصل الكاف، الجملة الفعلية يأتي، آيات، رب، الضمير المتصل الكاف، والضمير المتصل الهاء)، ووجود المضاف لا يمكن أن يكون وحده، فلحقه المضاف إليه ليتمم معناه، وهذا الترابط بينهما يوحي إلينا بالاتساق الذي يمكن أن يحدث بالمضاف والمضاف إليه.

الخاتمة:ـ

من أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث من خلال مسيرته مع سورة الأنعام الآتي:

١- إنَّ وظيفة الإحالة لا تقتصر على الاتّساق الشكليّ بين الجمل، بل هي

علاقة وظيفتها الأساسيَّة دلاليَّة، إذ إنَّ الضمائر تقوم على ربط الدلالات المتناثرة للجمل، ومن الباحثين من جعل من الإحالة رابطا دلاليًا يربط العناصر المتباعدة للنصّ.

٢- شغل الضمير حيزاً مهمّاً في عمليّة ربط الكلام، وأكثر النحويون من الحديث عن دوره وما يقوم به من عمل في تماسك الكلام وربط أجزائه، إذ إنّ أكثر الحالات التي يتكوّن فيها الكلام من جملتين أو أكثر تحتاج إلى الضّمير العائد، وهذا العائد قد يحيل على كلام سابق، وقد يحيل على كلام لاحق، وإحالته على اللاحق.

٣- وجدنا أَنَّ البدل والمبدل منه جملتان تكون الثانية على نية الإيضاح والتبيان أو التفسير للأولى، وهو ما يسهم في جعل النصّ وحدة دلالية متجانسة، وبفضل العلاقة الاتّساقية التي تنشأ بإحالة البدل إلى المبدل منه، وهي إحالة - كما رأينا - إلى سابق، وتجعل من الكلام الثاني (البدل) مرتبطا بالأوّل، وكذلك تنشأ هذه العلاقة عن طريق الاتصال الشديد بين البدل والمبدل منه، الذي يكون عادة أقوى منه ممّا في التوابع الأخرى.

٤- قرينة الإسناد يمكن عدّها قرينة افتقار في ذاتها لان بالمسند حاجة إلى المسند إليه، فبالفعل حاجة إلى أن يضمّ إلى فاعل، وبالمبتدأ حاجة إلى خبر والفعل المتعدي به حاجه إلى مفعول به يبين تعديته، وبالفعل اللازم حاجة إلى جار ومجرور يبين لزوميته والعلاقة بين هذهِ المفردات، هي علاقة افتقار.

٥- إنّ علماءنا الأولين تناولوا ما تناولته لسانيات النص اليوم، غير أنّ ذلك لم يكن في باب واحد ولا كان تحت هذه المصطلحات التي تتعامل بها اللسانيات النصية اليوم، تناولوها من خلال السبك أو الفك أو التماسك أو التناسب أو الربط أو غيرها.

هوامش البحث

(١) لسان العرب (فقر) ٥/ ٦٠.
(٢) ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب: د. أميل بديع يعقوب/١٢٢، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير اللبدي/ ١٧٩.
(٣) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير اللبدي/ ١٧٩.
(٤) الكتاب: سيبويه ٢٣/١.
(٥) ينظر: المصدر نفسه ٨٨/١-١٢٨.
(٦) ابحاث نحوية وبلاغية: نادية رمضان النجار /٢٣.
(٧) ينظر: بناء الجملة العربية: محمد حماسة /١٠٦.
(٨) المفصل: الزمخشري /٥٤.
(٩) اعراب الجمل واشباه الجمل: فخر الدين قباوة / ١٤٦.
(١٠) شرح المفصل: ابن يعيش ١/ ٨٨، ٨٩.
(١١) اعراب القرآن: النحاس ٢/ ٦٠، ٦١.
(١٢) شرح المفصل ٢/ ٢٤١.
(١٣) الاشباه والنظائر: السيوطي ١/ ٢٤٨.
(١٤) شرح ابن عقيل: ابن عقيل ٢٠٦/٢.
(١٥) الجملة الوصفية في النحو العربي: شعبان صلاح /٢٢٦.
(١٦) شرح شذور الذهب: ابن هشام /١٧٤.
(١٧) شرح المفصل ٢/ ٣٧١.
(١٨) ينظر: اسرار العربية: الانباري / ٢٦٣.
(١٩) شرح الاشموني: الاشموني ١٢٣/٣.
(٢٠) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٨١،٣٨٠.
(٢١) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٣.
(٢٢) النحو العربي: ابراهيم بركات ٣/ ٢٦٨.
(٢٣) الاصول في النحو: ابن السراج ٢٢٣/١.
(٢٤) شرح الكافية الشافية: ابن مالك ٣٤٤/١.
(٢٥) اعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش ٣٤١/٢.
(٢٦) اسرار العربية /٤٢.
(٢٧) اصلاح الخلل الواقع في الجمل: البطليوسي /١١٧.
(٢٨) اصلاح الخلل الواقع في الجمل /١١٧.
(٢٩) مظاهر التعريف في العربية: صالح الكشو /١٦٩.

قائمة المصادر والمراجع

- أبحاث نحوية وبلاغية: نادية رمضان النجار. ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر /٢٠٠٦م.
- أسرار العربية: الانباري، تحق بركات يوسف، ط١، دار الارقم، بيروت / ١٩٩٩م.
- الاشباه والنظائر: السيوطي، تحق فايز ترحيني، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت /١٩٩٦م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ابن السيد البطليوسي، تحق حمزة عبد الله، ط١، دار المريخ /١٩٧٩م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، تحق عبد الحسين الفتلي،ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت /١٩٨٥م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، ط٣،دار الآفاق الجديدة، بيروت /١٩٨١م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحق محمد احمد قاسم، دار ومكتبة الهلال، بيروت /٢٠٠٤م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، ط٢، قم.
- بناء الجملة العربية: محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب، القاهرة /٢٠٠٣م.
- الجملة العربية الوصفية في النحو العربي: شعبان صلاح، دار غريب للطباعة، القاهرة /٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر /٢٠٠٤م.
- شرح ابن عقيل: ابن عقيل الهمداني، تحق حنا الفاخوري، ط٥، دار الجيل، بيروت.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك،تحق علي محمد معوض، ط١،دار الكتب، بيروت.
- شرح المفصل: ابن يعيش، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت /٢٠٠١م.
- الكتاب، سيبويه تحق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- لسان العرب: ابن منظور، قم - ايران.
- مظاهر التعريف في العربية: صالح الكشو، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، صفاقص /١٩٩٧م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير اللبدي، دار الكتب العربي، بيروت /١٩٩٩م.
- المفصل: الزمخشري، تحق اميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت /١٩٩٩م.
- موسوعة النحو والصرف والاعراب: اميل بديع يعقوب، ط١/٢٠٠٥م.
- النحو العربي: ابراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر /٢٠٠٧م.